عودة الأحزاب القديمة !

لعل سياق الحديث يقتضينى أن أبادر بالإجابة على سؤال ملح يطرح نفسه ، عن عودة الأحزاب القديمة فى ظل قانون تنظيم الأحزاب الذى صدر مؤخراً .

وربما كان الترتيب المنطقى للإجابة على هذا السؤال يجب أن يأتى بعد أن نفرغ من تقييم تجربة «وحدانية التنظيم السياسى» التى عاشتها الثورة ، وبعد أن نبدأ فى شرح مقدمات التحول إلى الديموقراطية القائمة على «التعدد» . . ثم ننتقل إلى الكلام عن قانون الأحزاب الجديد . .

ولكنى أستأذن فى الخروج على هذا الترتيب المنطقى . . بعد أن طال حديثنا عن موقف الثورة من الأحزاب القديمة .

ويبدو أن أحداً لم يدر بخلده أن هناك احتمالا لأن تعود «الأحزاب القديمة» إلى مباشرة نشاطها . . فقد انقضى على حل هذه الأحزاب قرابة خمسة وعشرين عاماً

تغيرت فيها معالم المجتمع وعلاقاته والقوى المؤثرة فيه . . وانتقل فيها إلى رحمة الله معظم زعماء هذه الأحزاب ، ومن بقى منهم على قيد الحياة أصاب معظمهم المرض أو الكبر ، وانخرط معظم شباب هذه الأحزاب فى تنظيمات الثورة كلها أو بعضها . . بل دخل كثير منهم فى الأحزاب الثلاثة القائمة .

لهذا فمن الملاحظ أن الاقتراح بمشروع قانون تنظيم الأحزاب الذى تبناه حزب مصر العربى الاشتراكى والذى قدمه المحامى فتحى الكيلانى وبعض أعضاء حزب مصر الآخرين – لم يتضمن أى نص صريح يحظر إعادة تكوين الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٥٣ الذى صدر بحل الأحزاب السياسية .

وقد ظل هذا الاقتراح بمشروع قانون خلواً من مثل هذا النص فى جميع مراحل نظره التى استغرقت المدة من ديسمبر ٧٦ حتى عرض على المجلس فى مايو ١٩٧٧ بل حتى آخر جلسة نظره فيها المجلس فى ١٤ يونيو ١٩٧٧ !

وفى هذه الجلسة الأخيرة تقدم عضو مجلس الشعب «على الزقم» (من أعضاء حزب مصر) بهذا الاقتراح فأيده الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وسكرتير عام الحزب . وانقسم الرأى حوله حتى بين المنتمين إلى حزب مصر .

ويتضمن الاقتراح – كما انتهى المجلس إلى الموافقة عليه – إضافة حكم فى ختام مواد المشروع يحظر إعادة الأحزاب التى سبق صدور قرار بحلها فى عام ١٩٥٣ ، كما يحظر قيام الأحزاب التى تتعارض مقوماتها مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ . فما هو أثر هذا الحكم الذى ورد فى ختام قانون تنظيم الأحزاب السياسية على حرية تكوين الأحزاب . . ولو كانت من الأحزاب التى سبق حلها ؟

وحتى نبسط الرد على هذا السؤال يحسن أن نستعرض الفروض الآتية :

١ – فرض يتقدم فيه بعض أعضاء حزب من الأحزاب التى تقرر حلها للإخطار عن تأسيس الحزب باسمه القديم وببرنامجه القديم .

٢- فرض يتقدم فيه بعض أعضاء الحزب القديم بمفردهم أو مع آخرين للإخطار عن تأسيس الحزب باسمه القديم وببرنامج جديد .

٣- فرض يتقدم فيه بعض أعضاء الحزب القديم بمفردهم أو مع آخرين ويخطرون عن تأسيس الحزب باسم جديد مشتق من الاسم السابق أو باسم جديد تماما وببرنامج جديد .

فى **الفرض الأول** وهو فرض نظرى غير متصور - يتحقق الحظر - وفى **الفرض الثالث** لا يقوم الحظر ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون من بين مؤسسى الحزب الجديد أعضاء ممن كانوا ينتمون إلى أحزاب كان قد تقرر حلها ، فإن هذا نفسه يصدق على بعض مؤسسى الأحزاب الحالية التى كفل لها القانون استمرارها ، فمنهم من كان ينتمى إلى أحزاب تقرر حلها . ذلك أن قانون تنظيم الأحزاب ليس قانونا للعزل السياسى أو لحرمان أى مواطن يتمتع بحقوقه السياسية من الاشتراك فى تأسيس حزب أو الانضمام إليه وهو ما أكده الدكتور فؤاد محيى الدين بجلسة المجلس عند عرض هذا الاقتراح فقد قال إن هذا الاقتراح لا يتضمن أى شكل من أشكال العزل السياسى ، وأضاف « وإنما أود أن أؤكد أننا حزبا وحكومة لن نسمح بعزل أى قيادة سياسية » . (١)

أما **الفرض الثانى** فإن الرأى قد يختلف فيه ، فهل يعتبر الإبقاء على الاسم القديم للحزب ، إعادة لتكوينه رغم تغيير برنامجه وأشخاص مؤسسيه . وهل يعتبر اسم الحزب من بين مقوماته الأساسية أو من شروط تأسيسه . إن المادة الثانية التى عرفت الحزب السياسى لم تشر إلى اسمه ، كما أن المادة الرابعة التى وضعت شروط تأسيس الحزب لم تجعل الاسم من بين هذه الشروط . ولكن الاسم قد ورد فى المادة الخامسة التى بينت مشتملات النظام الداخلى للحزب . والقانون لم يحظر استخدام اسم أى

(١) مضبطة مجلس الشعب ، جلسة ٦١ (دور الانعقاد الأول) فى ١٤ يونيو ١٩٧٧ .

حزب قديم . وكل ما تطلبه ألا يكون اسم الحزب مماثلا أو مشابها لاسم حزب قائم .

ومع ذلك فلا أعتقد أن الهدف من هذه الإضافة يتحقق بمجرد تجنب استخدام الاسم القديم ، وهو ما دعا عضو المجلس مدكور أبو العز (من حزب مصر) إلى أن يتساءل « هل المقصود بهذه القيود هو حظر إقامة أحزاب تحمل أسماء أحزاب قديمة ؟ إذا كان الأمر كذلك فإنه يمكن للحزبيين القدامى أن يطلقوا أسماء جديدة على الأحزاب التى يكونونها ؟ أو هل المقصود أن يحرم الحزبيون القدامى أنفسهم من حق إقامة الأحزاب ؟.. وجاءه الرد من رئيس المجلس أن « التعديل المقترح لا يتضمن بأى صورة من الصور العزل السياسى إنما هو يقضى بحظر إعادة تكوين الأحزاب القديمة التى كانت قائمة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » . (١)

وأضاف عمر أبو ستيت (من حزب مصر أيضاً) كيف يمكن لأحد هذه الأحزاب أن يعود مع الالتزام بالضوابط الموضوعية فى هذا الاقتراح بمشروع قانون والحفاظ على ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو . وإذا كان المقصود هو عدم إعادة أسماء الأحزاب القديمة ، فإن الاسم ليس هو المهم وإنما المهم هو المضمون والجوهر والبرنامج والإيمان .

ولذلك فقد رأى عضو ثالث من حزب مصر ، محمد عودة (فلاح) أن الاقتراح لم يأت بجديد إلا حظر تكوين أحزاب تحمل أسماء أحزاب قديمة !

ويبدو أن الدافع على إضافة هذا النص على الاقتراح بمشروع قانون فى ختام مناقشات المجلس لم يقصد به ترتيب أثر قانونى بقدر ما قصد به من أثر سياسى ، مفاده أن الدولة تعلن بهذا النص حرصها على ثورة ٢٣ يوليو وذلك تبديداً لمحاولات الإيهام بأن الثورة جار تصفيتها لتعود إلى الأوضاع القديمة .

أما من الناحية الواقعية ، فإن كل حزب جديد سيكون على استعداد لأن

---

(١) نفس المضبطة .

يضمن برنامجه كل ما يمكنه من التوصل إلى عدم الاعتراض عليه . . من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديموقراطى والمكاسب الاشتراكية . . ومثلها هذه الإضافة الخاصة بألا تتعارض مقومات الحزب مع مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ ماية فإنها تحصيل حاصل من ناحية ترتيب أى أثر قانونى حقيقى عليها .

حقيقة لقد علق الدكتور فؤاد محيى الدين على هذا الاقتراح فى معرض تأييده له بقوله « إنه ليس مستساغاً أن نلغى ربع قرن من عمر مصر ونعود إلى الأحزاب القديمة لتمتص طاقات الشعب وطاقات الأحزاب الجديدة التى نريدها أن تظهر على المسرح السياسى بروح ونشاط جديدين بما فيها حزب مصر العربى الاشتراكى »[1] ولكنى لا أعتقد أنه كان يقصد إلى مصادرة حق أى حزب فى الوجود أو عدم تعريض حزب مصر لمنافسة حزب آخر ، ذلك أن المستساغ وغير المستساغ سيكون مرجعه للشعب نفسه . ولا أعتقد أن فى نصوص القانون ما يحول عملا دون عودة حزب ببعض عناصره القديمة إذا قدم برنامجاً جديداً التزم فيه بالمبادئ التى تطلبها القانون ، ولو تحت اسم آخر . وإنى أذكر عن ذلك قضية شهيرة تصلح للاسترشاد فى هذا المجال .

فى عام ١٩٥١ ألغت حكومة الوفد جريدة الاشتراكية التى كان يصدرها الحزب الاشتراكى ، فعاد الحزب إلى إصدار الجريدة باسم آخر هو الشعب الجديد فذهبت الحكومة إلى أن إصدار هذه الجريدة يعتبر محاولة لإعادة الجريدة الملغاة . ولكن محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة لم تقر الحكومة على رأيها وذهبت إلى أن إلغاء جريدة تمثل حزباً معيناً لا يقتضى حتماً منع هذا الحزب من إصدار جريدة أخرى للتعبير عن رأيه حتى لو أريد أن تحل محل الجريدة الملغاة [2].

(١) جلسة مجلس الشعب فى ١٤ يونيو ١٩٧٧ .

(٢) حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١١ إبريل ١٩٥١ .

بل إننا إذا تأملنا الحكم الذى تضمنته هذه الإضافة . . وهى إضافة ذات مغزى سياسى أكثر من أن تكون إضافة لإحداث أثر قانونى كما أسلفت ، لوجدنا مغزاها السياسى مستفاداً مما جاء على لسان وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وسكرتير عام حزب مصر حينما ختم دفاعه عن هذه الإضافة بقوله « إننا نسمع الآن أن بعض العناصر الحزبية القديمة تدلى بتصريحات للصحف المصرية وتقول إنها مع مكاسب العمال والفلاحين ومع الاشتراكية ، وهذا كلام غير مقبول . ومع احترامنا وتقديرنا بأن بعض هذه الأحزاب القديمة قد أدت رسالة وطنية معروفة نقدرها جميعاً فى مرحلة معينة لكن هذه المرحلة قد انتهت »(١).

وأعود فأقول – إنه من الواضح أن المقصود بالتصريحات التى أدلت بعض العناصر الحزبية بها للصحف عن « تبنيها مكاسب العمال والفلاحين » إلى آخره على حد تعبير سكرتير عام حزب مصر هى التصريحات التى نسبت للسياسى الوفدى القديم فؤاد سراج الدين والذى عرف عنه أنه قد نشط حتى قبل صدور قانون الأحزاب فى تلمس طريقه نحو تأسيس حزب له برنامج جديد سواء اشتق اسمه من حزب الوفد ، أو كان اسماً جديداً ، ذلك أنه سيكون مفهوماً عند الناس أنه امتداد لروح الوفد وتراثه القديم فيما وصفه زعيمه مصطفى النحاس بأنه بناء صرح الحرية وهدم حصون الاستبداد وأنه احترام الدستور والخضوع لأحكامه ! (٢)

ومن المعروف مثلاً أنه فى فرنسا حتى اليوم لا يعرف أعضاء حزب « الاتحاد الديموقراطى من أجل الجمهورية » إلا بأنهم الديجوليون . وأن المحافظين فى إنجلترا لا يزال يطلق عليه اسمهم القديم « التورى » . وكل جدل حول قيمة الاسم يعد سذاجة سياسية ومضيعة للوقت !

(١) جلسة مجلس الشعب فى ١٤ يونيو ١٩٧٧ .

(٢) الخطاب الذى ألقاه فى الاحتفال بذكرى سعد زغلول ومصطفى النحاس فى نقابة المحامين بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧٧ وقد تقدم فعلاً بين المؤسسين لحزب جديد باسم « الوفد الجديد » .

وليس من حقى أن أستبق الحوادث فأعلق على ما أتوقعه فى تكوين هذا الحزب أو ما أتوقعه له . فليست العبرة بما يصرح به أى حزب ، بل وليست العبرة بما قد يتضمن برنامجه . . بل العبرة بالممارسة وباتخاذ المواقف المحددة[1].

وبعد أن فتح الطريق أمام تصحيح مسار الثورة بعد ١٥ مايو وتأمين الحريات السياسية ، فقد شبع الناس كلاماً عن الحريات السياسية التى كثر الصخب من حولها نتيجة سنوات طويلة من الحرمان ولم تعد تجديهم كثرة المقارنات ، بل إنهم يتطلعون أيضاً إلى رؤية اجتماعية محددة تقدم حلولاً واقعية تشبع بطونهم وتكفل لهم الحد الأدنى الإنسانى المعقول من المعيشة . ومن هنا تبدو أهمية التوازن فى المعالجة بين « الديموقراطية » و « الاشتراكية » التى ستصبح محك الحكم على أى حزب أيًّا كانت الشعارات التى يرفعها .

* * *

ونتابع أثر النص على عدم جواز إعادة الأحزاب المنحلة ، على جماعة سياسية أخرى كانت قائمة قبل الثورة واستمرت بعدها أكثر من عامين وهى جماعة الاخوان المسلمين .

فقد أسلفت أن هذه الجماعة حينما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية « نصحت » بألا تحذو حذو الأحزاب وتخطر عن تأسيسها كحزب سياسى . ومن ثم فقد استمرت « كجماعة » برغم الإعلان عن حل الأحزاب ، حتى ١٥ مايو ١٩٥٤ حينما قرر مجلس قيادة الثورة حل جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها حزباً سياسيًّا واتهمها بالتآمر مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم !

---

(١) وقد أعلن أخيراً عن قيام حزب الوفد الجديد فى ٤ فبراير ١٩٧٨ ، وقد أحسنت اللجنة المشكلة طبقاً لقانون الأحزاب إذ لم تعترض على قيام الحزب الذى يحمل اسماً مشتقاً من اسم حزب الوفد الذى كان قائماً قبل الثورة .

وقد تعرضت هذه الجماعة لما هو معروف لنا جميعاً من محاكمات لزعمائها وصلت إلى حد الاغتيال قبل الثورة وما تعرضت له بعدها من محاكمات واعتقالات لأعضائها وخاصة فى مناسبتين : الأولى بعد حادث إطلاق الرصاص على عبد الناصر فى ميدان المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤ حيث حكم بعدها بإعدام ستة من زعمائها من بينهم المرحوم عبد القادر عوده والثانية فى عام ١٩٦٦ حينما حوكم أعضاء الجهاز السرى لما نسب إليهم من مؤامرة ضد النظام حيث صدرت الأحكام بإعدام بعض زعمائهم من بينهم المرحوم سيد قطب .

ومع ذلك فمن الإنصاف أن نقرر أنه بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بدأ الإفراج عن المعتقلين من الإخوان المسلمين ، ثم أصدر الرئيس السادات عفوًا عامًا عن المسجونين السياسيين فى عام ١٩٧٥ بل وصل الأمر إلى ملاحقة المتهمين بتعذيبهم وتقديم وزير الحربية السابق شمس بدران إلى المحاكمة مع آخرين حيث صدرت عليهم أحكام رادعة ، وعادت جريدة « الدعوة » إلى الصدور .

وليست هذه مناسبة لتحليل أسباب الصدام بين الثورة وبين جماعة الإخوان المسلمين . بعد أن كانت لهم حظوة خاصة فى بداية الثورة إلى حد أن بعض ما نسب إلى إبراهيم عبد الهادى عند محاكمته أمام محكمة الثورة كان متعلقاً بما لحق أعضاء جماعة الإخوان إبان توليه الحكم بعد مقتل محمود النقراشى ، وأن بعض الضباط الذين اتهموا بتعذيب بعض أعضاء هذه الجماعة قدموا إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة وقتئذ ، وأنهم استمروا فى تنظيمهم برغم صدور قرار حل الأحزاب السياسية – فليست هذه الدراسة كتابة لتاريخ الثورة . ولكننا نجتزئ بالإشارة إلى ما يتعلق منها بالموقف من الأحزاب السياسية والعودة إلى إباحتها ، وما إذا كان يمكن أن ينشأ حزب على أساس دينى سواء أكان محتفظاً باسم الإخوان المسلمين أو اتخذ اسماً آخر مستمدًّا من الدعوة إلى تحقيق الأغراض التى قام من أجلها الإسلام .

ذلك أنه من الملاحظ أن قانون الأحزاب قد تطلب أمرين :

الأمر الأول : عدم قيام الحزب على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

الأمر الثانى : أنه يتطلب فى النظام الداخلى للحزب ألا توضع فيه شروط للعضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعى .

وعند مناقشة هذه الضوابط بالمجلس ، علق العضو عادل عيد (مستقل وكان من المنتمين إلى الإخوان) أنه مع تحفظه على النص ، فى اشتراطه عدم قيام الحزب بسبب الدين أو العقيدة خشية أن يثير لبساً .. فإنه يفهم هذا النص على أن « المقصود به ألا يقوم حزب يدعو إلى تمييز أو تفرقة بين المواطنين ولكنه لا يحول دون قيام حزب يدعو لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ما دامت عضويته ستكون مكفولة للجميع دون استثناء(١). وقد أضاف فى وضع آخر من المناقشة على أن النص على هذا لا يمنع قيام الأحزاب على أسس دينية والذى يمنعه هو أن يكون الدين أساساً فى التفرقة فى قيام الأحزاب بمعنى أنه عند قيام حزب ما لا يفتح باب العضوية فيه إلا لطائفة دون طائفة .. وأن المناداة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كنظام للمجتمع وليس كعقيدة هو أمر مباح يصح أن نشترك فيه جميعاً ، مسلمين ومسيحيين دون أن يقال فى هذا إننا ندعو إلى تفرقة أو أن الحزب قائم على تفرقة بسبب العقيدة الدينية .

وهذا الذى قاله عضو المجلس عادل عيد يختلف عن عقيدة الإخوان المسلمين التى سبق الإعلان عن اعتبارها منهجاً لهم فى عام ١٩٣٥ حيث كانت تنص على الاعتقاد بأن القرآن كتاب الله وأن سيدنا محمد خاتم رسله للناس كافة وكانت

(١) مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة ٥٢ (دور الانعقاد العادى الأول) بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٧ .

تتضمن تعهداً من العضو بالتمسك بحكم القرآن والسنة المطهرة وقد كان الواضح أن هذا المنهاج فى جملته كان يخاطب المسلم وحده .

ومن الملاحظ أنه كان هناك حماس شديد بين أعضاء المجلس على اختلاف اتجاهاتهم السياسية لإضافة شرط إلى شروط تأسيس الحزب وهو أن تكون برامجه « مستمدة من تعاليم الدين الإسلامى » أو « فى إطار تعاليم الشريعة الإسلامية » أو « ملتزمة بأحكام الشريعة » – وانتهى الرأى إلى صياغة تأخذ بروح هذا الاقتراح ولكنها تقتصر على ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع مبادىء الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدراً رئيسياً للتشريع . وهى إضافة تعد تأكيداً لحكم الدستور[1] .

ولكن ، ماذا يكون الوضع – وقد حرصت جميع الأحزاب لا على مجرد عدم تعارض برامجها مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل وعلى الالتزام بأن تكون الشريعة مصدر التشريع ، ولم يشذ عن ذلك أى حزب من الأحزاب الثلاث القائمة . فهل يعتبر أى برنامج يقوم « على الجهاد فى سبيل إحياء مجد الإسلام بإنهاض شعوبه وإعادة تشريعه » – كما كانت تنص على ذلك عقيدة الإخوان المسلمين التى اعتبرت رمزاً لمنهاجهم – برنامجاً متميزاً وفق ما يتطلبه قانون تنظيم الأحزاب ، ومن باب أولى على حد تعبير عضو المجلس عادل عيد بجلسة ٣١ مايو ١٩٧٧ ، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن يقوم حزب يدعو إلى هذا أساساً . . » على شريطة – بطبيعة الحال – ألا يتضمن تفرقة فى الانضمام إليه بين المسلمين وغيرهم وألا تنطوى وسائل الحزب

(١) ومع ذلك ذكر العضو محمود أبو وافيه أنه مع تأييده للاقتراح يرى البعد والنأى بالدين عن ميدان السياسة لأن السياسة عبارة عن تناحر ولها مستويات معينة ولا يليق أن ننزل بالدين إلى هذه المستويات ، وقال العضو يوسف نصار « فلنبتعد قليلاً بالدين عن هذا المكان فالدين للديان والدولة دينها الرسمى الإسلام ومسئولة عنه طبقاً للدستور » (من جلسة ٢٩ مايو ١٩٧٧) .

على إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية وهو ما جعله القانون من شروط التأسيس ؟

وأيًّا كان الرأى القانونى فى كل ذلك . فإن قيام حزب من الأحزاب سواء أكان امتداداً لحزب قديم أو كان يمثل واقعاً جديداً هو قضية سياسية بالدرجة الأولى . وكلما كانت هناك قوى قائمة فعلاً لها وزنها وتأثيرها وفكرها ومنهاجها – فإنها وأيًّا كانت ينابيعها الفكرية ، يجب أن تجد وسيلتها للتعبير والتجمع المشروع طالما أعلنت عن التزامها بالدستور .

أما الالتزام المحدد بالحفاظ على الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو حماية المكاسب الاشتراكية . . فإنه لا يعدو أن يكون تأكيداً لأهم أحكام الدستور . ولن يفيد فى شىء أن نحرم هذه القوى من حقها فى التجمع المشروع مما قد يدفعها إلى العمل السرى فى الظلام . . وهو أمر أفسد سلامة الحياة السياسية فى مصر سواء قبل الثورة أو بعدها .

obeikandl.com

٣ تجربة التنظيم السياسى الواحد

أشرنا فى تحليلنا لموقف الثورة من الأحزاب السياسية إلى أن الرأى العام كان مهيئاً لقبول القرار الذى أعلنته بحل هذه الأحزاب لما استقر فى ذهنه من أن الأحزاب « الحاكمة منها على الأقل » قد عجزت عن أن تحقق له أمانيه الوطنية ، كما عجزت عن أن تحقق له أى قدر مقبول من العدالة الاجتماعية وأن الصراع الحزبى كان له أثره فى تشويه صورة معظم الزعماء ، وترك انطباعاً لدى الرأى العام بأن هؤلاء الزعماء يمثلون الفساد والعمالة والرشوة والمحسوبية ، بل إن الممارسة الديموقراطية – وهى السند الحقيقى لوجود الأحزاب – لم تتحقق حينما استأثرت أحزاب الأقلية بالحكم معظم الوقت وحيث استبد حزب الأغلبية فى المرات القليلة التى أتيح له فيها الحكم وأنكر على الأقلية رأيها المخالف .

وأعلنت الثورة عن فترة انتقال لتأمين سلامتها وحتى تتمكن من تثبيت أقدامها

وبناء تنظيمها الخاص مثلما يجرى فى كل الحركات التى تقوم بها طلائع من القوات المسلحة غير مستندة إلى حزب قائم أو إلى نظرية ثورية واضحة المعالم .

غير أنه إذا كان حل الأحزاب السياسية « الحاكمة » قد بدا مقبولاً – إلا أنه كانت هناك تحفظات لدى بعض طوائف الرأى العام من امتداد هذا القرار إلى الأحزاب والتنظيمات الوطنية التى لم تشارك فى الحكم فى المرحلة السابقة على الثورة والتى مهدت لقيام الثورة بمعارضتها القوية للنظام السابق . وكانت هناك تحفظات أكثر – وخاصة بين المثقفين – على حظر إقامة أحزاب جديدة . ولكن هذه التحفظات لم تكن تمثل اعتراضاً خطيراً على قرار إعلان حل الأحزاب باعتبار أنه قد أعلن عن فترة انتقال محددة بثلاث سنوات ، وأن الاحتلال البريطانى كان لا يزال جاثماً وهو ما يقتضى تفرغاً كاملاً للعمل على إجلاء المستعمر . وقد جاء إنشاء هيئة التحرير فى أوائل عام ١٩٥٣ تعبيراً عن الرغبة فى تحقيق هذا الهدف الأسمى ، إذ جاء فى صدر برنامجها « العمل على إجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى . . وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أى تأثير خارجى » .

وفى هذه المرحلة التى بدأ فيها الحكم وطنيًّا نظيفاً ومصريًّا خالصاً بعد أن تم إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وتخليص الحكم من سيطرة رأى المال والإقطاع ، بدت جدية الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية بعد أن تعثرت المحادثات مع الجانب البريطانى وقال عبد الناصر كلمته المشهورة « على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل أو يقاتل حتى الموت دفاعاً عن بقائه » .

وأياً كانت الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة وهى خلافات وصلت إلى حد الصراع فى بعض الأحيان – وقد كثرت فيها المذكرات هذه الأيام – ورغم بعض المحاولات المضادة للثورة وإجراءات القمع التى قابلتها ، وسواء أكانت هذه

المحاولات لاحتواء الثورة كما قيل أم لترشيد مسارها – فإن ذلك كله لا يقدح فى أن هناك حقيقة مؤكدة هى أن جماهير الشعب على اختلاف اتجاهاتها قد التفت حول قيادة الثورة فى تصميم كامل على تصفية القاعدة البريطانية وإجلاء المستعمر مهما تكن التضحيات ، وأن الجانب البريطانى قد وجد نفسه أمام حكومة وطنية لا تعرف المهادنة ، واضطر أنتونى إيدن – وكان وزيراً لخارجية بريطانيا وقتئذ – أن يعترف بأن الجلاء عن قاعدة السويس أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى محاصرين من شعب معادٍ وتم توقيع اتفاق الجلاء المبدئى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وقبلها فى ٢٤ فبراير ١٩٥٣ كان قد تم توقيع اتفاق مع بريطانيا بشأن مستقبل السودان كفل للسودانيين حق تقرير المصير . وبرغم محاولة الاعتداء على عبد الناصر بعدها – فقد وقعت اتفاقية الجلاء النهائية وتم فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ الاحتفال بجلاء آخر جندى بريطانى عن مصر .

هذه هى حقائق هذه المرحلة التى عاشتها مصر بغير أحزاب سياسية . وقد كان من المتوقع بعدها – وقد انتهت فترة الانتقال فى يناير ١٩٥٦ – أن يلغى الحظر على قيام الأحزاب السياسية . ومع ذلك جاء دستور ١٩٥٦ الذى أعلن بعد انتهاء فترة الانتقال ليقرر أن المواطنين يكونون الاتحاد القومى « للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية » وأصبح الاتحاد القومى هو السلطة التى تتولى مهمة الترشيح لعضوية مجلس الأمة . ثم أسبغ دستور ١٩٥٦ حصانة خاصة على كل ما اتخذ من إجراءات قبلها ومن بينها قرار حل الأحزاب وحظر إنشاء أحزاب جديدة – وبذلك أصبح « التنظيم السياسى الواحد » جزءاً من النظام الدستورى وليس مجرد إجراء مؤقت ينتهى بانتهاء مبرراته كما وصف عندئذ . ومنذ ذلك الحين عاشت مصر فى ظل « النظام الشمولى » الذى اتخذ بعد ذلك صورة أخرى هى صورة الاتحاد الاشتراكى

بعد صدور قوانين يوليو الاشتراكية وإعلان الميثاق بعدها . واستمرت الحال كذلك حتى تقررت العودة إلى حرية تكوين الأحزاب السياسية .

فماذا كانت وجهة النظر فى « التنظيم السياسى الواحد » وما هو المنطق الذى كان يسندها ؟ وما هى الحقائق الموضوعية التى كانت تقف وراءها ؟ .

وقبل الإجابة على هذا السؤال من واقع النظر والتطبيق والحقائق الموضوعية « المصرية » – أرى أن نلقى نظرة سريعة على ما يجرى فى العالم من حولنا .

إن معظم دول العام الثالث التى استقلت حديثاً انتهجت طريق التنظيم السياسى الواحد أوالحزب الواحد بمقولة أن ما يؤدى إليه قيام الأحزاب من فرقة يهدد الاستقلال الوليد ، كما أن ما تواجهه هذه الدول من مشاكل التنمية يحتاج إلى تضافر أكبر للجهود لا يساعد عليه قيام أحزاب متصارعة ، ويبدو ذلك واضحاً فى البلاد التى انتهجت ما يسمونه « الطريق غير الرأسمالى » للتطور . فالتنظيم الواحد وسيلة لتجميع كل القوى وهو يمثل ضرورة موضوعية كخطة لتوحيد العمل الثورى وتحقيق هذا التطور .

وفى هذه المجتمعات النامية قد يتزايد دور الفرد البطل بمقولة أنه يرمز إلى وحدة القوى الثورية وأنه يستطيع بزعامته أن يباشر تأثيراً على الجماهير التى ترى فيه رمز آمالها وأن هذه الزعامات الثورية هى التى يمكنها أن تقضى على التعصب القبلى والطائفى وأن تحدد معالم الطريق للثورة (أمثلة : نيكروما فى غانا – سيكوتورى فى غينيا – نيريرى فى تنزانيا – سيد برى فى الصومال – بومدين فى الجزائر) .

ومهما قيل عن أن البطولة الثورية تعكس ذاتية المجتمع ، فإن مثل هذه القيادة البطولية تصطدم حتما مع مفهوم الديموقراطية بمؤسساتها المتعارف عليها ،

وتوحيد العمل الوطنى فى هذه الظروف يتدرج من جبهة بين الأحزاب إلى تنظيم جماهيرى يجمع كل القوى الاجتماعية ، إلى حزب واحد يقود العمل السياسى . كما أن

هذا التنظيم أو الحزب الواحد قد يكون فى حقيقته شعاراً يستهدف السيطرة على الحكم واحتكار السلطة لا إتمام التحولات الاجتماعية والوطنية .

ومن الإنصاف لتجربتنا أن نبادر فنستبعد من نطاق المقارنة مفهوم النظم الاشتراكية الماركسية حول دور الحزب . فطبقاً للنظرية الماركسية اللينينية يلعب الحزب الدور القيادى فى الحركة الثورية ويعتبر الطليعة المناضلة للطبقة العاملة ، وهذا الدور الرئيسى للحزب لا يقتصر على فترة النضال ضد الرأسمالية ، بل إنه يظل قائماً حتى بعد أن تتحقق دكتاتورية البروليتاريا إلى أن يتم لها الظفر النهائى بتحويل المجتمع من الاشتراكية إلى الشيوعية .

ولما كان هذا هو دور الحزب فى البناء الشيوعى فإنه يحتاج إلى تنظيم دقيق محكم لأجهزته وقياداته . وقد وضع « لينين » أساس هذا التنظيم مستمداً من خبرته الثورية . فالحزب يقوم على المركزية المطلقة ، فإذا كان الحزب هو طليعة الطبقة العاملة فإن قيادة الحزب هى رأسه المفكر الذى يضمن له النجاح . وهذه القيادة المركزية هى التى تتولى عن طريق أجهزتها وعن طريق مستويات الحزب المختلفة تنفيذ برامجه والسيطرة على أدوات الحكم واختيار الأعضاء الثوريين واختبار ولائهم ومراقبة التطبيق الاشتراكى . وقد تصور لينين أن هذه المركزية يمكن أن تكون مركزية ديموقراطية ، وأنه مع تركيز السلطة التنفيذية فى يد القيادة إلا أنه وفقاً للنظام الداخلى للحزب تكون السلطة العليا للمؤتمر العام للحزب ، والمفروض أنه يتولى اختيار أعضاء اللجنة المركزية وإقرار برامج الحزب . ولكن الأمر قد انتهى عملا إلى تباعد مواعيد عقد المؤتمرات ، حتى أنه منذ عام ١٩٣٩ لم يدع المؤتمر العام إلى الانعقاد إلا بعد ١٣ سنة فى أكتوبر ١٩٥٢ ، وتحولت اجتماعات المؤتمر العام إلى مصادقة شكلية بالإجماع دائماً على ما توصى به اللجنة المركزية ، وهو ما سماه روجيه جارودى الاشتراكى الماركسى المستقل ، ديموقراطية رفع الأيدى !

فالأصل فى النظام الاشتراكى القائم على دكتاتورية البروليتاريا توصلا إلى بلوغ الشيوعية أنه لا يعترف بتعدد الأحزاب ، بل إن هذا التعدد يتنافى مع ما تفرضه دكتاتورية البروليتاريا من وجوب الالتزام الصارم بمقتضيات التحول إلى المجتمع الجديد بفكر موحد . فتعدد الأحزاب يعوق مسيرة الثورة الاشتراكية ، بل إنه قد يصبح خطرا عليها .

وإذا كان الأصل فى هذه النظم ألا تسمح بتعدد الأحزاب ، إلا أن هذا التعدد قد قام تاريخياً فى بعض الدول التى اشتركت فيها الأحزاب الوطنية مع الحزب الشيوعى فى مقاومة النازية خلال الحرب الأخيرة ، فاستبقت الثورة الشيوعية فيها الأحزاب الوطنية التى تعاونت معها والتى تبنت برنامجها فى صورة جبهة قومية أو وطنية . وهو ما حدث فى دول أوربا الشرقية بنوع خاص فى تلك المرحلة التى عرفت بمرحلة الديموقراطيات الشعبية .

ولا يقدح فى قيام هذا الأصل أيضاً أن الشيوعية الأوربية التى بلورتها مواقف الأحزاب الشيوعية فى إيطاليا وفرنسا وإسبانيا بنوع خاص قد أدخلت تغييراً على هذا الأصل العام حينما أعلنت استعدادها لقبول ديموقراطية التعدد ، إذا نجحت فى الوصول بأغلبية إلى الحكم .

ولننتقل إلى الواقع المصرى . . إننا سنجد أن هناك جملة حقائق موضوعية يحسن أن نسجلها حتى يمكن أن يكون استخلاصنا للنتائج سليماً :

الحقيقة الأولى :

إن شخصية الفرد البطل قد برزت بعد حادث إطلاق الرصاص على عبد الناصر فى عام ١٩٥٤ ، وبدأ يكتسب شعبية لم تكن مؤكدة حتى ذلك الحين ، وزادت هذه الشعبية بعد أن تحقق جلاء المستعمر وتأميم قناة السويس مما أضفى بطولة على

هذه الشخصية التى قادت مع زملائها مسيرة العمل الوطنى بنجاح فى ذلك الحين . وهو ما كان من شأنه أن يحجب دور مؤسسات الدولة ويحيلها إلى مجرد أدوات منفذة ، وبالتالى كان من شأنه أن يقضى على أى شعور بالحاجة الملحة إلى قيام الأحزاب .

الحقيقة الثانية :

إن الثورة قد بدأت وليس أمامها إلا المبادئ الستة المعروفة كمرشد لها . وبمعنى آخر كان الهدف واضحاً أمامها ، ولكن وسيلة الوصول إلى الهدف لم تكن واضحة . وقد أقر عبد الناصر بذلك فى كتاب فلسفة الثورة حينما قال إنه « ما من شك فى أننا جميعا نحلم بمصر المتحررة القوية وذلك أمر ليس فيه خلاف بين مصرى ومصرى . أما الطريق إلى التحرر والقوة فتلك عقدة العقد فى حياتنا » .

والواقع أن هذه كانت مشكلة الثورة الرئيسية ، أنها لم تجد أمامها سوى تجربة الخطأ والصواب ، وهو ما عبر عنه عبد الناصر بعد ذلك فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ بقوله « عن طريق الخطأ وبالتجربة وحدها يتأكد الصواب » . ومصداق ذلك ما قاله عبد الناصر من أنه فى بداية الثورة « كنت مصمماً على أن يعود حزب الوفد ويتولى الحكم ، ولكن على أساس وضع بقية الأهداف موضع التنفيذ ، وطلبنا من الوفد أن يضع الديموقراطية السليمة موضع التنفيذ بتحديد الملكية ولكنه رفض » وقد عاد فى مناسبة أخرى وقال إنه فكر فى إيجاد حزبين اشتراكيين ولكنه خشى من تفتيت القوى الاشتراكية فى مواجهة الرجعية . وهذا المنهج التجريبى هو الذى يفسر تناقض مواقف الثورة بالنسبة لبعض المشاكل أو تغيير رأيها فيها .

الحقيقة الثالثة :

إن الثورة قد اصطدمت منذ الأيام الأولى لقيام حركة الجيش وبرغم إجماع

جماهير الشعب على مساندتها ، بعقبات ومحاولات لإجهاضها أو احتوائها أو التآمر عليها ، وقد تكونت لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة عقيدة عن فساد الأحزاب ومسئوليتها عن تردى الوضع السياسى فى مصر ، وأن تسليمها زمام الحكم سيترتب عليه إجهاض الثورة وعرقلة أهدافها .

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك بعدها بصراحة كاملة فى حديث له فى ١٣ مايو ١٩٦٢ حيث قال « إننا فى مصر وفى مرحلة التطور الاجتماعى ومرحلة تطبيق الديموقراطية ومرحلة تصفية الاستغلال والإقطاع ودكتاتورية رأس المال . وليس من المنطق ونحن فى هذه المرحلة أن نسمح بوجود حواجز وعقبات تقف فى طريق أهدافنا . لقد قمنا بثورة وأخذنا السلطة من أجل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة ، ومن الغباء أن نعطى الأحزاب الفرصة لتقوم وتعترض تحقيق هذه الأهداف »

وقد قال أنور السادات نفسه فى حديث له مع مجلة « شترن » الألمانية فى ١٢ أبريل ١٩٧٤ أى بعد عرض ورقة أكتوبر « إن لنا تجربة سيئة مع نظام تعدد الأحزاب قبل الثورة فى ظل حكم الملك فاروق إذ كانت الأحزاب ترعى مصالحها ، فقط وكان كل حزب يخرب مشروعات الحزب الآخر » . وفى أكثر من مناسبة ضرب الرئيس السادات المثل على مشروع خزان أسوان وكيف تعطل تنفيذه سنوات بسبب الصراع الحزبى تضاعفت خلالها تكاليف إنشائه .

وقد بدا لقادة الثورة وقتئذ أن الديموقراطية الحزبية ليست الشكل الوحيد للديموقراطية ، كما أن أزمة الديموقراطية بصفة عامة ترجع إلى عجز الشعوب عن ممارسة الحريات السياسية لأسباب اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم فإن وجود تنظيم يجمع كل قوى الشعب العاملة لمناقشة مشاكلها هو قمة الممارسة الديموقراطية .

وكانت صيغة الديموقراطية التى تعبر عنها دكتاتورية البروليتاريا مرفوضة عندهم ، لأنها تعبر عن سيادة طبقة واحدة تبدأ مباشرتها للسلطة كما قيل وقتئذ « بتجريد كل

ما عداها من الطبقات ، وتحكم بقوة الحزب الشيوعى الواحد الذى لا يقبل شريكاً له فى الحكم ، وبسبب هذه المركزية الهائلة فإن قدراً كبيراً من السلطة يتكدس عند القمة إلى حد أنه يصبح خطراً على التفاعل الفكرى الذى يولده اختلاف الآراء وتنوع التفسيرات ، ويصبح الاختلاف من هذا الوضع انشقاقاً وانحرافاً ، ويصبح الانقسام والتفتت نتيجة له حتمية لا مهرب منها ولا مفر » (تأمل فى هذا الكلام الذى قيل فى الستينات لترى ما إذا كان ينطبق حرفيا على ما جرى عندنا رغم رفض نظرية دكتاتورية البروليتاريا) كذلك كانت عندهم صيغة الديموقراطية التى يعبر عنها تعدد الأحزاب « سبيلا لتحكم الطبقات المالكة القادرة على التأثير بما تملكه من إمكانات » ، فكان هذا الاجتهاد الذى خرجت به التجربة المصرية منذ عام ١٩٥٦ .

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك تعبيراً صادقاً حينما سئل فى جريدة الصنداى تايمس فى يونيو ١٩٦٢ : هل تعتقدون أن الدولة الشمولية لازمة لمرحلة التطور الأولى للدول النامية ، فأجاب « كثيراً ما كنت أعتقد أن نظام الدولة الشمولية نظام لازم فى مرحلة التكوين التى تمر بها البلاد النامية . والإجابة على هذا السؤال تتوقف على المقصود بالدولة الشمولية ، والذى لا شك فيه أن النظرية الغربية المألوفة فى الديموقراطية ليست النظرية الوحيدة ولا المحتومة للديموقراطية ، ولقد قلت إنه من المهم أن نربط تذكرة الانتخابات برغيف العيش ، لأن حرية التصويت يمكن التلاعب فيها مع رجل جائع والأحزاب السياسية محظورة فى مصر فى الوقت الحاضر لأن بلادنا تجتاز ثورة شاملة تحتاج فيها إلى وحدة قواها العاملة مجردة عن مناورات الصراع الحزبى . ولا أعرف متى تجد الأحزاب السياسية لنفسها مكاناً فى حياة أمتنا من جديد » .

والواقع أن هذا الاجتهاد قد قوبل وقتئذ بترحيب وحماس شديدين ، ومن

يرجع إلى أنهار المقالات التى كتبت وقتئذ ترحيباً بإعلان الاتحاد القومى وبداية انتخابات تشكيلاته يلمس ذلك بوضوح : « أنت اليوم صاحب بلادك والحارس على حماية ثورتها » و« قيام الاتحاد القومى مطلع الفجر الجديد » و« انتهت ديموقراطية . . موافقون موافقون » (يقصد الكاتب وقتئذ موافقة أعضاء مجلس النواب أيام الأحزاب السياسية على ما يعرضه حزب الأغلبية !)

وحقيقة . . كانت الفكرة رائعة ، ولكن ما أصدق ما قاله تولوستوى « إن ابتكار مائة نظرية أسهل مائة مرة من تطبيق نظرية واحدة ! » كانت الفكرة رائعة لأنه من خلالها تتجمع كل قوى الشعب لممارسة العمل السياسى فى شبه برلمانات شعبية محلية . وبدأت الممارسة بحماس شديد ، حتى أنه نشر وقتئذ أن ثلاثة عشر وزيراً يتكلمون لأول مرة ساعات أمام ممثلى المواطنين الذين يناقشونهم فى كل شىء . وانخرط خيرة المواطنين فى صفوف الاتحاد القومى وفتحت أبوابه للجميع حتى أولئك الذين كانوا ينتمون إلى الأحزاب القديمة ، ويكفى أن أسرد بسرعة بعض الأسماء اللامعة مثل توفيق الحكيم وفكرى أباظة ومريت غالى ومحمد التابعى وعزيز أباظة ومحمد صالح حرب ومحمد الشافعى اللبان ومحمد مصطفى البرادعى وفكرى مكرم عبيد وأمين فخرى عبد النور(هذه نماذج ، والأسماء جميعا تحت يدى وهى منشورة لمن يريد مزيداً من التفصيلات) .

ولا أود أن أخوض كثيراً فى تقييم تجربة الاتحاد القومى حتى لا أبعد عن الخط الأساسى لهذه الدراسة . ولكنى أكتفى بأن أقول بأن الاتحاد القومى فى حقيقته لم يكن تنظيماً سياسيا مثل الأحزاب ، بل كان بمثابة سلطة رابعة شعبية تعلو السلطات الأخرى ، فهو الذى كان يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، ولما كان مجلس الأمة هو الذى كان يرشح رئيس الجمهورية أيضاً فإن سلطات الدولة أصبحت منبثقة من الاتحاد القومى مباشرة ، ونحن ندور فى الواقع فى حلقة مفرغة ، لأن رئيس الاتحاد

القومى هو فى نفس الوقت رئيس الجمهورية وهو الذى أصدر تشكيلات الاتحاد القومى وهو الذى رصد له فى ميزانية الدولة اعتمادات لمواجهة مصروفاته ، ثم جعل عضوية المجالس المحلية أيضا تحت سيطرة الاتحاد القومى حينما أصدر قانون الإدارة المحلية فى عام ١٩٦٠ .

وقد كان تمسك الثورة بوحدانية التنظيم أمراً ثابتاً حتى أنه بعد قام الوحدة بين مصر وسورية أصبح إلغاء الأحزاب السياسية فى سورية أمراً محتماً وتأسس الاتحاد القومى فى الأقليم السورى أيضاً ثم جمعت بينهما لجنة تنفيذية عليا واحدة ،

وحينما عقد مؤتمر الاتحاد القومى فى يونيو ١٩٦٠ وصفته أقلام بعض الكتاب ممن يلعنون اليوم الماضى كله بأنه « يوم الشعب » ووصف الاتحاد القومى بأنه « صوت الشعب » وكتب أحدهم يقول : « ولم يحدث فى تاريخ بلادنا أو منطقتنا أن اجتمع مثل هذا العدد الضخم ليحاسب وزيراً ، ولم يحدث من قبل أن عقدت مؤتمرات سياسية تمثل الشعب كله لتناقش الحكام وتعلن رأيها ولتضع توصياتها ولترسم سياسة بلادها » .

المهم أننا فى هذه المرحلة يجب أن نستبعد أية مقارنة بين الاتحاد القومى كتنظيم سياسى واحد أوكسلطة شعبية رابعة وبين نظام الحزب الواحد فى النظم الشيوعية ، وإذا كان هناك وجه ما لعقد دراسة مقارنة فإن الصحفى الفرنسى فوشيه فى كتابه « ناصر وصحبه » ص ٣٢٢ و٣٢٣ يجد مثالا لهذه الفكرة – رغم اختلاف الأهداف – عند سالازار فى البرتغال . كما أن هناك من يقارن الاتحاد القومى بذلك التحالف القومى الذى أقامه ديجول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لحماية الوحدة القومية (دكتور إسكندر غطاس ، رسالة دكتوراه عن التنظيمات السياسية ١٩٧٢ .

وفى يوليو ١٩٦١ وفى ظل الاتحاد القومى صدرت قوانين التأميم لتشمل الإقليمين المصرى والسورى وبعدها وقع الانفصال بين مصر وسورية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وهكذا لم يستطع التنظيم السياسى الواحد أن يحمى دولة الوحدة وما دعت إليه من نظام « اشتراكى تعاونى ديموقراطى » وما بشرت به من قومية عربية ، من المخاطر التى كانت تتهددها وكان تبرير ذلك أن « الرجعية التى تسللت إلى الاتحاد القومى تمكنت من شل فاعليته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية . »

وقال عبد الناصر بعدها « لقد دقت ساعة العمل الثورى » ثم أصدر بياناً سياسياً فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ أعلن فيه تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لتكون مهمتها دراسة الطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقة الأصيلة للشعب المصرى عن طريق الانتخاب ، وبحيث ينعقد هذا المؤتمر فى يناير ١٩٦٢ ويفتتح بتقرير من الرئيس يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى على ضوء التجارب والأهداف الثورية معاً ، ثم تجرى مناقشته فى جلسات علنية . .

المهم أن الظروف الموضوعية التى بدت وقتئذ قد أكدت من جديد التمسك بالتنظيم السياسى الواحد بل جعلته أمراً محتماً ولازماً . .

لقد أعلن عبد الناصر وقتها فى اجتماعات اللجنة التحضيرية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ « أن العمل الذى بدأناه فى يوليو الماضى لا يمثل بأى حال كل الثورة الاجتماعية . إننا بدأنا فى الثورة الاجتماعية بطريقة جدية بهذه القوانين ، ولكن الثورة الاجتماعية ستسير فى طريق طويل » وقد كان هذا يعنى إعلان « نظرية الثورة المستمرة » .

ومع أن الاشتراكية العلمية كما وصفها ميثاق العمل الوطنى ليست هى الماركسية كما يردد البعض هذه الأيام ، بل إنه من الإنصاف أن نقول إن أحدا من الماركسيين لم يكن عضوا لا فى اللجنة التحضيرية ولا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد بعدها ، بل إن معظمهم كان فى ذلك الحين فى السجون والمعتقلات – إلا أنه من الإنصاف أيضا ألا نستبعد تأثر الميثاق ببعض ما رآه صالحا ومناسبا للمجتمع

المصرى ، ومثال ذلك نظرية الثورة المستمرة ، ولكن بينما تتسم النظرية الماركسية فى ذلك بالوضوح حيث إن الثورة مستمرة حتى يتحقق المجتمع الشيوعى ، إذ بنا نقولها مستمرة . . دون أن يعرف أحد إلى أين سيقودنا الاستمرار ؟ اللهم إلا إذا كانت غاية هذا الاستمرار هو الوصول إلى مجتمع « تذوب فيه الفوارق بين الطبقات »

ولا أريد أن أمضى فى عقد المقارنات التى قد لا تقتضيها المناسبة ، ولكنى أجتزئ منها استمرارية الثورة وسواء وافقنا على ذلك أو رفضناه فإنها كانت تقتضى بحكم طبيعة الأشياء الاعتماد على تنظيم سياسى واحد ، كما أنها تقتضى تغيير تركيب هذا التنظيم وطبيعته . وهكذا بدأت التجربة الثالثة للتنظيمات السياسية الواحدة .

ومن هنا يجب أن ندرك العلاقة اللصيقة بين قيام الاتحاد الشتراكى كتنظيم سياسى واحد وبين قوانين التأميم والتحولات الاجتماعية التى بلغت ذروتها بعد ذلك فى عامى ٦٣ و١٩٦٤ والتى انتهت بتحديد الحد الأقصى للتعويض عن التأميم بمبلغ خمسة عشر ألف جنيها للفرد على أن يؤدى بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بفائدة قدرها أربعة فى المائة ، وإلى أيلولة الأموال والممتلكات التى كانت خاضعة للحراسة والتى تزيد على ثلاثين ألف جنيه إلى الدولة ، وإلى إلغاء سندات التعويض عن المساحات الزائدة التى خضعت لقانون الإصلاح الزراعى ، وذلك لأن « الأخذ بمبدأ التعويض الكامل كان من شأنه استمرار الوضع الذى كان قائماً وكان من شأنه أن يمثل عبئاً يتحمله المجتمع فى النهاية » .

ومن هنا نلمس أيضا الفارق بين الاتحاد القومى كتنظيم سياسى يسند نظاما يقوم على أن التضامن الاجتماعى أساس المجتمع وعلى كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص ، وهو الذى بدأت فى ظله مرحلة التمصير وتصفية المؤسسات الإنجليزية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ وأيلولتها إلى المؤسسة الاقتصادية كبداية للقطاع العام — وبين نظام أعلن بداية التحول إلى

الاشتراكية ونقل سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة مع ضمان نسبة خمسين فى المائة من التنظيمات السياسية والشعبية للعمال والفلاحين ، ويخرج من هذا التحالف من تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة مع الاشتراكية ممن خضعت أموالهم للتأميم والحراسات ، ويسعى إلى حل التناقضات بين قوى التحالف بالوسائل السلمية . وهو ما عبر عنه عبد الناصر بقوله :

« فى إعادتى لتوزيع الثروة هززت المجتمع هزة عنيفة ، وبعد هز المجتمع هزة عنيفة أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب . إذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم لأعطى الآخرين أو الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد وأعطيتهم القيادة يكون كل ما نعمله لا فائدة منه » .

ومن ثم فقد كان منطقياً أن تكون القيادة الشعبية فى هذا الإطار استمراراً للتنظيم السياسى الواحد بصيغة جديدة .

وأعود فأقول إن ابتكار مائة نظرية أسهل مائة مرة من تطبيق نظرية واحدة !

ولندع جانباً الفئات والقوى التى عزلت سياسياً أو التى خضعت للتأميم أو للحراسة ، ومناقشة ما إذا كانت هذه الاجراءات التى اتخذت قبلهم ، قد جرت فى إطار تحقيق مصالح مجموع المواطنين والوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل ، أم أنها قد اتسمت بالعنف وصحبها انحراف حتى عن الهدف الاجتماعى الذى كانت تريده الثورة — لندع كل ذلك جانباً ولنحاول أن نستخلص موقع هذه التجربة من الديموقراطية السليمة لنتبين ما إذا كانت العودة إلى حرية تكوين الأحزاب سببها تغير الظروف أو سببها فشل التجربة أو السببان معاً ؟

لقد كان الشعار الذى رفعه معظم أعضاء اللجنة التحضيرية المختارين من خيرة العناصر الوطنية ، « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب » ، وهو الشعار الذى تبناه المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى يجب أن نعترف بأن أعضاءه قد

انتخبوا انتخاباً حراً وأنهم كانوا يمثلون جميع القوى الاجتماعية .

ولكن هل تحققت الديموقراطية السليمة لبقية فئات الشعب من قوى التحالف وهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التحولات الاجتماعية ؟

وحتى تمكننا الإجابة على هذا السؤال يحسن أن نستعيد ما تصوره الميثاق بشأن هذا التنظيم ، حيث إننا ستتبين أنه كان يرى إيجاد ازدواجية فى التنظيم السياسى بين الاتحاد الاشتراكى وبين جهاز سياسى يقوم داخل إطاره ، وفى حين يكون الاتحاد الاشتراكى تنظيماً جماهيرياً واسعاً ، يكون الجهاز السياسى بمثابة الحزب الذى يقود هذا التحالف الواسع ، ويترتب على ذلك أن هذا التنظيم الجماهيرى الواسع الذى يضم فئات وقوى مختلفة توجد بينها تناقضات ، يتسع لأفكار متباينة وأنه يختلف فى ذلك عن الحزب « الاشتراكى » الذى يضم عدداً محدداً يجمعهم تجانس طبقى وفكرى .

وقد سلم بعض من علق فى ذلك الحين من المتحمسين لهذه التجربة بأن « قيام التنظيم السياسى الواحد لن يحول دون تعدد الآراء حول كيفية بناء الاشتراكية ولكنه لن يكون اختلافا حول بناء الاشتراكية أو العودة إلى الرأسمالية » أما الجهاز السياسى أو الحزب فإنه يتكون من كادر ثورى قيادى يلتزم بمنهج فكرى واحد .

ومع ذلك فقد جاء النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى معبراً عن مفهوم لا يتفق مع طبيعة التحالف وإمكان اختلاف الآراء ، بل معبراً عن طبيعة حزب يأخذ بنظام صارم من الالتزام الحزبى ، مما تعرفه الأحزاب الماركسية غالباً . فهو يقوم على نفس المبادئ التنظيمية وهى احترام الأقلية لإرادة الأغلبية وقبول قرار الأغلبية ولوكان مخالفاً لرأيه . بل العمل على تنفيذه بإخلاص وتفان ! كما يقوم على النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس إخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها وإخلاص الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل

والتضحية ، وهو فى تنظيماته يأخذ بما يسمى « بالمركزية الديموقراطية » فتبدأ تشكيلاته من وحدات أساسية وتصعد بها حتى المؤتمر القومى العام الذى ينتخب اللجنة المركزية فاللجنة التنفيذية العليا . وهو يجعل نقطة البداية فى عمله توحيد الفكر بين قوى الشعب العاملة .

وقد عبر عبد الناصر عن طبيعة الازدواجية فى التنظيم السياسى والحاجة إلى جهاز طليعى داخل الاتحاد الشتراكى حينما قال فى أحد اجتماعات الأمانه العامة المنشورة فى عام ١٩٦٥ بقوله : « إنه يجب أن يكون لدينا كادر أوحزب فى داخل الاتحاد الاشتراكى يتكون من أناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الاشتراكى الذى يمثل الجماهير فعلا . وهذا لأنه لا يمكن أن نقوم بتوعية ستة ملايين مرة واحدة وعلى المستوى المطلوب . فإننا مهما فعلنا لا نستطيع أن نجعلهم كلهم تنظيما . . لأنك ستجد شخصا منهم مؤيداً اليوم ، وغدا ينقلب لأنه لم يعين فى وظيفة ما . . والمفروض أن الشخص المخلص والاشتراكى الحقيقى لا تؤثر عليه عمليات بهذا الشكل » .

ولم يتم تشكيل هذا الجهاز إلا فى مرحلة متأخرة – وبطريقة سرية . وكان هذا التشكيل يقوم فى معظمه على اختيار العناصر التى تطمئن القيادات إلى ولائها أكثر ماكان يقوم على اختيار عناصر مؤمنة حقًّا بقضية الاشتراكية .

وقد بدت صيغة ازدواجية التنظيم عند الكثيرين إجتهاداً خالصاً ، وقد سبق لى أن أوضحت فى مناسبات سابقة (اجتماع اللجنة الفرعية للشئون السياسية المتفرعة عن لجنة العمل لتطوير الاتحاد الاشتراكى جلسة الأحد ٢٦ مارس ١٩٧٢) أن هذه الصيغة ليست اجتهاداً خالصاً بل إنها مأخوذة مع بعض التصرف من التجربة اليوجوسلافية . فالاتحاد الاشتراكى الذى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة يقابل فى تجربة يوجوسلافيا « التحالف الاشتراكى » وقد وصف أيضاً بأنه تنظيم جماهيرى واسع يضم فئات الشعب كلها . غير أن هذا التحالف الاشتراكى فى يوجوسلافيا جاء

نتيجة تطور الجبهة الوطنية التى تضم تحالفاً بين الأحزاب ، وقد حدث هذا التطور بعد القطيعة التى جرت بين الاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا إبان الحقبة الستالينية ، وحيث عكفت يوجوسلافيا بعدها على تعبيد طريقها الخاص نحو الاشتراكية ، وانتهت إلى نظرية التسيير الذاتى تحكم بها علاقات المجتمع والدولة ، وأساسها أن يحكم المواطنون أنفسهم بأنفسهم وتحول فيها الحزب الشيوعى إلى « رابطة للشيوعيين » تأكيداً لطابعها الاجتماعى ، وهى تقف داخل التحالف قائدة له دون أن تحل محله . (وهذا الكلام ليس جديداً فقد كتبته فى عام ١٩٦٨ فى دراسة عن تجربة يوجوسلافيا الاشتراكية ، نشرها الأهرام الاقتصادى وقتئذ واختص التحالف والحزب بالصفحات من ٤٠ إلى ٦٣) .

وقد كان المفروض أيضاً أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بمهامه كتنظيم سياسى يحاول أن يكسب الجماهير ويحل مشاكلها بالوسائل السياسية لا الإدارية ، ولم يكن ذلك ميسوراً دائماً بحكم طبيعة نشأة الاتحاد الاشتراكى من مركز سلطة الدولة . فالمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هو الذى فوض رئيس الجمهورية لتشكيل لجنة مركزية مؤقتة وهى التى أصدرت قانون الاتحاد الاشتراكى ، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا كانوا يشغلون مراكز فى سلطة الدولة ، وقد اعتبر جميع الوزراء والمحافظين أعضاء فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وإنتهى الأمر إلى أن بعض أمناء الاتحاد الاشتراكى أصبح يصدر أوامره مباشرة إلى الأجهزة التنفيذية فيكون عليها أن تمتثل ، وهو ما يتناقض مع طبيعته كتنظيم سياسى جماهيرى .

وقد كان المفروض أن يكون الانضمام إلى التنظيم السياسى اختياريًّا . ولكن فى التطبيق أصبحت هذه العضوية محتمة فى كثير من الحالات . فقانون مجلس الأمة اشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس أن يكون عضواً فى الاتحاد الاشتراكى وقد

مضت على عضويته سنة على الأقل ، كما أصبحت هذه العضوية شرطاً لعضوية المجالس المحلية وللترشيح لمجالس إدارة النقابات المهنية والعمالية ولانتخاب أعضاء مجالس إدارة الشركات ، بل وفى تعيين العمد والمشايخ ، وفى تشكيل مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، بل والنوادى الرياضية !

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الاتحاد الاشتراكى يستقل بوضع نظامه الأساسى وهو الذى يملك تعديله وهو الذى يرسم طريقة تشكيله ، يسهل علينا أن نفهم لماذا إنتهى الأمر بأن أصبح فى وسع قيادة الإتحاد الإشتراكى أن تسقط عضوية مجلس الأمة أو عضوية مجلس النقابة أو الجمعية التعاونية عن أى مواطن ، وذلك بمجرد إسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عنه !

وأعتقد أن كثيرين منا لا يعرفون شيئاً عن إعلان دستورى صدر فى ٧ يناير ١٩٦٩ لإحكام سيطرة الاتحاد الاشتراكى ، فإشترط ضرورة استمرار توافر عضوية الاتحاد الاشتراكى طوال عضوية مجلس الأمة . وجاء فى الإعلان الدستورى ما نصه « إن العضوية تنقضى بالنسبة لعضو مجلس الأمة الذى يفقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى ، وأن الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى أمر يختص به التنظيم السياسى وحده ، وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه لذلك من ضوابط » .

والعجيب أن النظام الدستورى المأخوذ به فى دستور ١٩٦٤ المؤقت كان فى تناقض كامل مع طبيعة النظام الشمولى . إذ أن المجلس النيابى ظل محتفظاً بكل سلطات وخصائص البرلمانات فى النظم الغربية ، ولكن المرشحين يتقدمون للترشيح دون مساندة ظاهرة من التنظيم ودون استناد إلى برنامج ، لأن الجميع أعضاء فى التنظيم الواحد ، والمفروض أن يجمعهم برنامج واحد ، والدستور يخول للنائب حق الاستجواب بل طرح الثقة بالحكومة بينما أنه ملتزم برأى التنظيم فى اجتماعات الهيئة

البرلمانية التى تضم جميع أعضاء مجلس الأمة . ومن ثم فلم تمارس هذه الصلاحيات عملاً . واقتصر دور مجلس الأمة – فيما عدا بعض حالات شاذة أو فيما عدا المناقشات الفنية أو الجماهيرية – على صياغة القرارات التى تكون القيادة السياسية قد اتخذتها فعلاً .

وليس فى منطق التنظيم السياسى ما يحول دون أن يستقل بوضع نظامه وأن يستقل بالنظر فى أمر أعضائه وفصلهم . فهذا جائز ومقبول شريطة ألا يكون التنظيم السياسى واحداً لا يمكن ممارسة العمل السياسى إلا من خلاله . فإذا كان واحداً لزم على الأقل أن يقوم على مبدأ الانتخاب وأن يعتبر الانضمام إليه حقًّا دستوريًّا لكل مواطن غير محروم من حقوقه السياسية – ذلك أن قرارات الاتحاد الاشتراكى سواء بحجب العضوية أو إسقاطها كان يمكن أن تترتب عليها آثار خارج نطاقه وهى الحرمان من حق الترشيح ، وكان يمكن أن يترتب عليها مساس بالضمانات الفعلية التى يجب أن تكفل عند إسقاط العضوية . (وقد سبق أن عرضت تحليل ذلك بالتفصيل فى الدراسة التى أعددتها بعنوان الاتحاد الاشتراكى قوة سياسية أو سلطة دولة ونشرتها «أراك» فى يوليو ١٩٦٨) ولكن أن يقوم التنظيم السياسى على التعيين – كما كان أمر الإتحاد الإشتراكى فى معظم مراحله – أو أن تجرى الانتخابات فى تشكيلاته على درجات متعددة ، فيمكن أن يحبس الشخص فى أولى درجاتها عند عنق الزجاجة فلا يصعد من لجنة الوحدة الأساسية إلى مؤتمر القسم أو المركز – ثم يكون له بعد ذلك أن يتحكم فى مجلس الأمة وهو أكثر ديمقراطية بطريقة انتخابه المباشرة ، ثم تعتبر عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطاً للاستمرار فى عضوية مجلس الأمة – فقد كان هذا هو النظام الشمولى فى ذروته ، لأن معناه أن عضو مجلس الأمة قد أصبح تحت سيطرة كاملة لجهة أخرى ، وهذه الجهة تستقل بوضع نظامها فقد تجعله بالتعيين لا بالانتخاب كما حدث فعلاً فى بعض مراحل تشكيلات

الاتحاد الاشتراكى كما أن هذه الجهة قد تخل بالضمانات التى وضعتها ولا سبيل لمراجعة هذا كله بحجة أن هذه الجهة صاحبة ولاية كاملة .

بل لقد أثبتت الممارسة أن الاتحاد الاشتراكى بدلاً من أن يعترض على مرسح معين (ولم يكن يملك دستوريًا سلطة الاعتراض) فإنه كان أحياناً يصل إلى نفس النتيجة بألا يعطى المرشح شهادة تثبت عضويته فى الاتحاد الاشتراكى فلا يستطيع التقدم للترشيح . وسرعان ما وصف الاتحاد الاشتراكى بأنه سلطة «فوقية» أو أنه السلطة «الأم» ، ونبت له جناحان كالطير ، أحدهما سمى الجناح التنفيذى والآخر سمى الجناح التشريعى !

ولست هنا بصدد تقييم كامل لتجربة الاتحاد الاشتراكى ، ولكنى أبادر فأقول إن محصلة هذه التجربة لم تكن سلبية فى جميع جوانبها ولا فى جميع مراحلها .

ومن يتابع الاعتراضات والملاحظات التى أبديت بشأن الاتحاد الاشتراكى والتى إستوجبت تعديل نظامه الأساسى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، يجد أن نفس هذه الاعتراضات والملاحظات كانت تستحق بدورها الإدانة . فقد كان مرجع قصور الاتحاد الاشتراكى عند البعض ، أنه لم تكن له قبضة أكثر شدة على العمل السياسى وعلى الصحافة وعلى جهاز الحكم ، وكانت إدانة الاتحاد الاشتراكى عند البعض مرجعها أن أعضاءه مفككون وليس لديهم فكر موحد ويعوزهم وضوح الرؤية .

ومثل هذه الانتقادات – وبعضها للأسف لا يزال يتردد حتى الآن بحسن نية بالنسبة للعمل السياسى بوجه عام – هو بقايا «الشمولية» التى سرت فى دمائنا وأصبح من الصعب التخلص منها دون الغوص فى تحليل الظاهرة .

أقول ومع ذلك . . لم تكن التجربة سلبية من جميع جوانبها ، لأنها قد أتاحت لمواطنين عاديين أن يجلسوا معاً فى مراكز الإنتاج وفى مواقع إقامتهم يطرحون المشاكل ويناقشونها ، وأتاحت لمندوبيهم أن يتجمعوا فى فترات متقاربة فى مؤتمرات

عامة يحضر إليهم فيها المسئولون حيث يقومون بإجراء مناقشات معهم . وكل هذا قد جرى حتى فى أحلك الظروف التى عاشها الاتحاد الاشتراكى ، فلم تعد مهمة المواطن أن يسلم الزمام إلى نوابه ولا يرتفع صوته إلا حينما يجىء موعد الانتخابات العامة ، بل أصبح المواطن يجتمع فى لجان وفى مؤتمرات تعقد فى مواعيد متقاربة . وبدأت تعبيرات مثل الدخل القومى والخطة الاقتصادية والانفجار السكانى وتعبئة المدخرات والحد من الاستهلاك ، تدخل قاموس هذه الاجتماعات حتى ولو لم تفهم فهمها الكامل الصحيح . وبدأت مشاكل الإنتاج والخدمات وبنوك التسليف وتوزيع المبيدات تطرح نفسها فى اجتماعات لجان الوحدات فى المدينة والقرية .

كذلك لم تكن التجربة سلبية **فى جميع مراحلها** . ربما كان الانطباع الذى أخذناه عن هذه التجربة يرجع إلى السنوات التى سبقت ١٥ مايو ١٩٧١ . ولكن من الإنصاف أن نسجل أنه بعد أن أعيدت إنتخابات الإتحاد الإشتراكى بعد ١٥ مايو وخفت قبضة الاتحاد الاشتراكى على العمل السياسى – تبددت عادة ترقب ما هو مطلوب من أعلى ليتخذ القرار وفقاً له . وتنوعت الآراء داخل تنظيمات الاتحاد الاشتراكى الذى فتح أبوابه للنقاش مع فئات الشعب المختلفة وأدار أوسع حوار حول المتغيرات الدولية وحول مستقبل العمل السياسى . . وواصل أعضاؤه العمل ليل نهار خلال حرب أكتوبر . .

ولو وقفنا عند هذا الحد من التحليل لكان من الممكن الإبقاء على التنظيم السياسى الواحد بعد الاكتفاء بإصلاح حاله . . وربما يفسر ذلك تأخر الأخذ بنظام التعدد طوال السنوات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ حتى أكتوبر ١٩٧٥ . .